العدد (2055) السنة الثامنة - الأحد (27) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

بعد التظاهرات (١) الفساد

إحسان شمران الياسري

صحيح ان التظاهرات السلمية انتهت كما بدأت، بسلام، ولم تخدش خواطرنا، فحمدنا الله تعالى، وقلنا (عفيه بالشباب، وعفيه للجيش والشرطة..) ولكن الرسالة كانت أمضى من التظاهرات..
فبعد الخامس والعشرين من شباط، لن يبقى حجر (باطل) على حجر، ولن نقبل بفاسد، يحميه فاسد، ويحميهم حَسَنُ النيّة او مغلوب على امره.. لأن من يحمي الفاسد، وهو يعرفَ انه فاسد، لابد من أن يكون مثله او استاذه، وربما تلميذه.
البعض يتحدث عن مسؤولين، الى يومنا هذا، يأخذون الرشوة والعمولات والسيارات ومولدات الكهرباء، علنا، وهم يعرفون ان العديد من المقربين يعرفون انهم يأخذون الرشى والعمولات، ولا يخشون العقاب او الملاحقة او المساءلة.. بل ان بعضهم يستمدون قوتهم وهيبتهم من مبالغ الرشى الكبيرة التي يأخذونها، لان الذي يأخذ (تغاليس) لاهيبة له ولا قوة.
فانت تسمع ان مسؤولا كبيرا في مكان ما من عاصمتك الكبيرة، اشترى عقارا أو أرضا أو بناية بمليارات الدنانير، فهذا يعني ان المسؤول الاعلى سمع بهذا، وسمعتْ بهذا كل الاجهزة الرقابية او أغلبها.. والاجهزة الرقابية تُلاحق صغار الموظفين وتسجنهم لثبوت تعاطيهم الرشوة. والرشوة عادة (٢٥) ألف دينار او (٥) آلاف دينار، يُضبط الموظف متلبسا بها.. فتقتحم دوريات هيئة النزاهة دائرته وتقتاده للتحقيق.. ومن فرط خوف بعض الموظفين والموظفات، تضطر اجداهن، وهي تتفرج على عملية الاقتياد والجلبة الكبيرة التي اُثيرت في الدائرة الى ان تخشى على نفسها، أما الموظف الكبير الذين يشتري أحد أملاك الدولة بمليارات الدنانير، فلن يضطر لان يخشى على حالة من الخوف او الحذر، لأنه وفّر ألف غطاء لهذه الجريمة، وربما لا يستدعي الحال ان يُغطي نفسه بأي غطاء..
الحاصل، ان تظاهرات يوم ٢٥ شباط، مهما كانت الجهة التي نفذتها، قد جاءت برسالة بليغة الى المجتمع ومؤسسات الدولة..
وأنا أدين بالاحترام الكبير للسيد محافظ البصرة الذي أعلن استقالته لأن المتظاهرين طالبوا بها.. أما آخرون، وبدلا من ان يفعلوا مثله، فإنهم باقون في مناصبهم، لأن الذين تظاهروا ضدهم لم يكونوا من الاحزاب او الجماعات التي تغطيهم، لذا فأنهم يحملون تزكيتهم معهم.
ليس أمام كبار مسؤولي الدولة إلاّ الوقوف أمام هذا الحدث، حيث قالت الناس، مهما كانت أعدادها، كلمة بحق الاجراءات والاشخاص والسياسات. ولن تكون نوايا السيد رئيس الوزراء الطيبة والمخلصة كافية لحماية من تم، ويتمّ تأشيرهم يوميا.. وبالذات يوم ٢٥ شباط.. فحتى الذين تخوّفوا من التظاهرات وتمنوا ان لا تنطلق، سمعوا صدى اصواتهم في اصوات المتظاهرين..
فلم تُرفع لافتة تطلب تنحي رئيس الحكومة، ولكنها طالبت بتنحي الفساد والقهر وهدر المال والوقت، وطالبت بطرد الفاسدين بعد تشخيصهم، فهل أكثر من هذا شرعية لرئيس الوزراء وحكومته ان يطلب الشعب منهم، ويخوّلهم فعل ما يعجز هو عن القيام به؟!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عندما تغيب المعارضة السياسية

عقود طويلة مضت كان المواطن العراقي خلالها يحلم بحصوله على ما يستحقه من خدمات إلاّ انه اضطر الى الانتظار حتى جاءت مرحلة التغيير وبدأنا نعيش مرحلة جديدة من التجربة الديمقراطية التي صاحبتها معوقات أدت الى تأجيل الحلم لأكثر من مرة وتعليق الفشل في ذلك على شماعة الإرهاب والطائفية تارة وعلى شماعة المحاصصة البغيضة تارة أخرى، وهكذا بقي المواطن يحلم ويمنح الفرصة تلو الفرصة للمسؤولين من الذين بات واضحا للجميع إنهم انشغلوا في تحقيق المكاسب الشخصية والحزبية بعيداً عن مطالب المواطن العراقي .

محمد صادق جراد

وبنظرة سريعة على أداء القوى السياسية نجد انها انشغلت في أمور تقاسم السلطة والصلاحيات أكثر من اهتمامها بأي شيء آخر، والدليل على ذلك ان عملية تشكيل الحكومة العراقية استغرقت ثمانية أشهر من زمن العراقيين ولا نزال حتى يومنا هذا نتابع الصراعات على توزيع السلطات بين القوى السياسية وحول رئاسة اللجان البرلمانية وعضويتها وعدد نواب الرئيس ودستورية قوانين المحكمة الاتحادية من عدمها وتبعية الهيئات المستقلة وصراعات أخرى شغلت السلطة التشريعية والتنفيذية من ان توجه اهتمامها لخدمة المواطن من خلال تقديم الخدمات ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية المتعلقة بحياة المواطن ومعوقات كثيرة تلاقي التأخير والتجاهل من قبل القوى السياسية ما تسبب بتراكمات كثيرة يصعب معها العلاج كمسألة الفساد ومشكلة الكهرباء والبطاقة التموينية والبطالة .
ومن الجدير بالذكر هنا إن أي مراقب للعملية الديمقراطية في العراق يلاحظ إن جميع القوى السياسية قد اشتركت في حكومة الشراكة الوطنية، وهذا مهّد لغياب المعارضة السياسية التي تقوّم عمل الحكومة والرقيب الذي يحافظ على مصالح الشعب العراقي الذي بات واضحا إن الجميع يريد ان يخدمه عن طريق وجوده في الحكومة وليس عبر عمله في المعارضة التي غابت في الحكومة السابقة وتسجل غيابا آخر في الحكومة الجديدة، تعد المعارضة السياسية الرقيب والموجه لعمل الحكومات ويختلف البعض في تعريفها والسبب في هذا يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وآخر تبعا لإطاره السياسي وثقافته التي يستمد منها منظومته المعرفية.
وهذا يسمح لظهور الكثير من الرؤى والآراء المختلفة التي يرى بعضها في تعريف المعارضة إنها قيمة سياسية ديمقراطية تفرض نفسها على أي عملية سياسية ناضجة تكون فيها المعارضة هي الوجه الآخر للحكومة والمرآة التي ترى هذه الحكومة أداءها من خلالها.
ويضع البعض المعارضة في خانة معناها اللغوي ويضع تحت عنوانها كل من عارض أو اعترض على الواقع القائم، دون النظر إلى أهداف هذه المعارضة أو بنيتها،والعملية السياسية في العراق كأي تجربة ديمقراطية أخرى تحتاج إلى معارضة قوية في البرلمان لتلعب دور الرقيب والمشرع الذي يراقب عمل الحكومة وينقل رأي الشارع العراقي إلى الحكومة بكل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.
ونظرا لهذه المعطيات التي تتمثل بغياب المعارضة السياسية برزت الحاجة الى وجود قوى شعبية تمثل الرأي العام وقادرة على تحريكه باتجاه حماية الحقوق والحريات في حالة تعرضها للانتهاك والتقصير من قبل الدولة، ومن اجل هذا أخذت منظمات المجتمع المدني دورها بالإضافة الى دور المعارضة الغائب لتشكل سلطة خامسة تحافظ على حقوق الناس وتبني مجتمعاً مدنياً سليماً يمنح المواطن فيه امتيازات ومؤهلات تمكنه من ممارسة دوره بشكل ايجابي ومؤثر وان تكون لديه الفرصة لاتخاذ القرارات المهمة والصحيحة وان يكون مشاركا فعالا في القرارات العامة وان يمتلك التفكير المستقل وتتوفر له أجواء من الحرية بعيدا عن عوامل القهر والإرغام والتهديد والخوف من السلطة والذي عاناه المواطن العراقي لعقود طويلة.
وكل ما تقدم دفع منظمات المجتمع المدني والنخب المثقفة من أبناء العراق إلى الدعوة الى تظاهرات سلمية نتمنى ان تكون بعيدة عن كل مظاهر العنف لتعبر عن التفكير بصوت مرتفع يسمعه السياسيون مفاده ان الشعب يطالب بحقوقه في حماية المال العام من المفسدين ومحاسبتهم بالإضافة الى مطالب أخرى في ممارسة سلمية حضارية يضمنها لهم الدستور العراقي إضافة إلى المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت على ما يأتي (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية).

ما بعد الخامس والعشرين من شباط..

أسئلة مفتوحة أمام دولة الخدمات!!

علي حسن الفواز

الدولة العراقية تقف أمام رهان كبير، رهان يمس وجود هذه الدولة، ويمسّ هويتها الدستورية وشعاراتها الديمقراطية، ويمسّ أيضاً جوهر مستقبلها. ولعل تظاهرات الخامس والعشرين من شباط التي شارك فيها طيف واسع من الشعب العراقي، تمثل الخط الأحمر لهذا الرهان ومعطياته في الواقع، وبقطع النظر عن نوايا العديد من المتظاهرين، وطبيعة الأجندات التي حاولت ان تركب موجة الاحتجاج الشعبي، إلاّ أنها تعكس في متنها وجودا عميقا لأزمة حقيقية تواجه تلك الدولة وإداراتها ومؤسساتها وبرامجها، خاصة في ما يتعلق بضعف الأداء في تنفيذ برامج الجانب الخدماتي، واتساع مديات ظواهر الفساد السياسي والمالي والإداري، وفشل الكثير من الإدارات السياسية في التعاطي مع المشكلات الحقيقية للناس، خاصة في ما يتعلق بالخدمات العامة، وفي ما يتعلق بتأهيل البنية التحتية للواقع العراقي الذي يعاني منذ عقود طويلة من آثار مشكلات عميقة، فضلا عن سوء اختيار الكثير من الإدارات المحلية للتصدي لمعالجة هذه المشكلات التي باتت تؤرق الشارع العراقي، وتثير حولها الكثير من الشبهات، خاصة ان الحديث يجري عن (صرف) مليارات الدولارات لتنفيذ مشاريع هذه الخدمات التي تبدو عائمة وليس لها اثر حقيقي على الأرض.

قد لا نجد لتسمية دولة الخدمات مبررا سوى أنها أصبحت اليافطة العالية التي تحتشد تحتها احتجاجات الناس الذين يعانون مشكلات اجتماعية ومعيشية أبرزها البطالة وهشاشة بنية الدولة وترهل واقعها السياسي، فضلا عن الأزمات العميقة لهموم والإرهاب والأمن والفساد والرشوة والمحسوبية وغياب الخدمات، ومنها ما يتعلق بالخدمات الحياتية كالكهرباء والماء والجهد البلدي والتي تحولت للأسف إلى(عقدة اجتماعية) لها مرجعيات سياسية وثقافية، وربما لها ما يجعلها جزءا من الصراع والتجاذب السياسي غير المبرر بين الكثير من الفرقاء السياسيين، والذين يستخدم بعضهم هذه الورقة لتعويق عمل الحكومة أساساً، ولإفشال برنامجها، ولرمي الحجر على بعضهم الآخر، رغم أنهم جميعا مشتركون في العملية السياسية.
توصيف الأزمة وخطورتها هو الذي فجّر المنطقة الساخنة، وأعطى مبرراً للحديث عن ظاهرة هذه الأزمة، إذ أن فشل الإدارات الخدمية وكثرة الوعود غير النافذة التي تطلقها هنا أو هناك، وضع البعض امام الشك بمصداقية هذه الإدارات التي افتقدت الشفافية الحقيقية في التعاطي مع هموم الناس، واذا كانت هذه التظاهرات ظلت سلمية، ومحدودة بسبب مواقف البعض من السياسيين ورجال الدين الذين دعوا وأكدوا أهمية الحفاظ على(البيت العراقي)وضرورة سلمية هذه التظاهرات، فضلا عن تشكيكهم بنوايا العديد من الاجندات الخارجية والارهابية التي يمكن أن تقف وراء سياسات إثارة النعرات والصراعات وإخراج التظاهرات من طابعها السلمي الحقيقي. فكيف لنا ان نضمن في المستقبل استمرار هذه السلمية اذا ظل الواقع الخدماتي متردياً وسيئا وخاضعا الى ذات السياسات والإدارات غير الكفوءة وغير المهنية؟
إن ما حدث في الخامس والعشرين من شباط خطير جدا، ويؤشر حجم مايمكن ان يتركه الشارع الغاضب من أثر على معطيات الواقع، وعلى يوميات السياسة العراقية، خاصة أن الشارع العربي من حولنا يغلي بالكثير من الحرائق، والصراعات والازمات، والتحديات التي اثرت واسقطت نظما سياسية ديكتاتورية.
ورغم ان الدستور العراقي قد ضمن حق التظاهر والتعبير عن الآراء والمواقف السياسية، إلاّ أن الواقع العراقي يملك خصوصيات معينة، قد يستثمرها البعض من داخل العملية السياسية ومن خارجها ولأجندات معروفة في توظيف هذه الخصوصيات لحسابات ومصالح غير وطنية، قد تعيد العراق الى منطقة الصراعات التي تهدد السلم الاهلي، وبالتالي التشكيك بجدوى العملية السياسية برمتها تحت يافطة عجز القوى الجديدة عن التفاعل مع ظاهرة الدولة الديمقراطية، وعن تأمين منظومة الحقوق والحريات التي ترتبط عضويا بهذه الدولة.
وقد أجد حاجة ضرورية للاستعانة بتوصيف ضرورة(دولة الخدمات) من منطلق ضبط توازنات التجاذبات والتقاطعات الحادة التي تعصف بالشارع العراقي ، حيث تكون الخدمات بكل مفاصلها الاجتماعية والاقتصادية هي المنطقة الهشة التي ترهن الواقع السياسي للاختبار، مثلما ترهن الوعي السياسي والكثير من مواقف القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية بشكل خاص الى حقيقة تعاطيها وتفاعلها مع ما يحمله المشروع الوطني للدولة العراقية الجديدة من اشتراطات ومن أداور ومن برنامج اتفق على إدارته وتنفيذه الجميع، وكذلك من تأمين حقيقي لمصادر واضحة في بيان قوة مشاركتها الجادة في تنمية الواقع العراقي، لاسيما وان الكثير من هذه التظاهرات الأكثر احتجاجا كانت في المحافظات والمدن التي تديرها قوى سياسية تابعة للقائمة العراقية التي كان صوتها عاليا في المحاججة وتبني مشاريع (الإنقاذ الخدماتي) ان فشل هذه الإدارات يعني فشل اغلب الإدارات المحلية في المحافظات على مستوى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والبلدية، ومن هنا تبدو الحاجة الى مراجعة جادة للواقع العراقي أمراً لا يمكن تأخيره لان(الحديدة أصبحت حارة) كما يقول المثل الشعبي، وان المزيد من التأخير والتسويف والفشل يمكن ان يفجّر الشارع العراقي الذي تجاوز منطقة الخوف، وبطريقة لا يمكن السيطرة على تداعياتها.

الخدمات أزمة إدارية أم أزمة سياسية!!

قد يستحق هذا التوصيف وقفة جادة، ورؤية اكثر موضوعية، لان الإدارات لا تمشي وحدها مثل القطارات، وهي ليست برامج عائمة او تعمل بـ(التفاطين) بل ان خلفها حتما سياسات، بعضها يتعلق بسياسة الدولة العامة، وبرامجا في التنمية، وفي ايجاد سياق خدماتي للنهوض بالدولة الجديدة، وبعضها يتعلق ايضا بانجاح برنامج الكتل السياسية التي تتصدى للجانب الاداري الخدماتي في هذه المحافظة او تلك، لكن المهم في الامر هو الكيفية التي يمكن من خلالها المزاوجة بين السياسة الناجحة والادارة الناجحة، لتنفيذ البرنامج بشكل صحيح، ولخلق بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية تتوازن فيها مصالح الناس مع الثروات الوطنية وكيفية استثمارها بالشكل الحقيقي والمشروع، ولتهميش الاجندات والقوى الطفيلية التي تسعى الى الفساد والمحسوبية وتعويم برامج التنمية، وبالتالي إفشال مشروع بناء الدولة.
في هذا السياق فإن موضوعة الخدمات تحولت ازمة سياسية وامنية واخلاقية، وحتى الى ازمة وظيفية في سياقها كبرامج ومشاريع تأهيلية لمعنى الدولة، كما ان هذه الموضوعة من جانب آخر تحولت الى مشكلة مركبة اشتبكت فيها الكثير من التقاطعات والاسباب والاجندات، واضحت بعض الجماعات السياسية(داخل العملية والسياسية وخارجها)تراهن على فشل مشروع الدولة الجديد من خلال فشل برامج الخدمات العامة، والتي سعت بعض اجنداتها الى تحويل هذه الخدمات المأزومة الى ما يشبه الـ(حفلة الاعلامية) والفرجة التي باتت توظفها بعض الاجندات الإعلامية ا لعراقية والعربية الى(حائط مبكى)لشتم الجميع من سياسيين ومثقفين، والتشكيك بجدوى ما يجري، والحديث جهارا بان(سستم هذه الدولة) قائم على بنية وظيفية هشة وعلى ملاكات غير مؤهلة للنهوض بأعباء التحولات الكبرى، والغمز من قناة أخرى بالمطالبة بعودة اصحاب المشروع القديم لمعالجة الخلل البنيوي العميق مشاريع الدولة المتلكئة، رغم ان بعض مظاهر تعطيل وتخريب هذه المشاريع يدخل في سياق(إرهاب الجماعات) التي وجدت في المنطقة الرخوة فرصة لاستهداف الواقع الاجتماعي وحاجات الناس الاساسية..
وفي ضوء هذا المعطى فان قطاعات واسعة من الناس باتت تنظر لتردي هذه الخدمات بعين ملؤها الريبة والشك، والدعوة الى ايجاد معالجات(انقاذ) سريعة من واقع بات مليئا بالتعقيدات، خاصة مايتعلق بتعقيدات المرور وازمات خدمات الماء والكهرباء والخدمات البلدية وغيرها، وهذا مادفعه من جهة اخرى للتماهي مع نوايا سياسية، لها اجنداتها الخاصة في الداخل والخارج.
ازمة واقع الخدمات يعكس في جوهره ازمة معالجات حقيقية، وازمة مسؤوليات، خاصة الجهات الفنية التي يبدو وكأنها غائبة عما تعيشه المدن الكبرى من ترد واضح في الخدمات، اذ ان مواجهة هذه الازمات اضحت مسؤولية وطنية وعمرانية واخلاقية، ليس لصناعة(بغداد أجمل) كما كان يرفع الشعار سابقا، ولكن للتأكيد على مشروع النهضة الوطنية هو مشروع متكامل تشترك فيه المؤسسة السياسية مع المؤسسة الامنية والمؤسسة الخدماتية. ومع تشكيل حكومة جديدة تطمح الى تحسين الصورة الغائمة لواقع الخدمات، وتجاوز ارباكات الماضي والتعقيدات التي وضعها البعض امام البرنامج الحكومي، وتعطيل القوانين التي من شأنها ان تسرّع بتعزيز البنية الخدماتية للدولة العراقية. واليوم بات هذا الامر اكثر الحاحا، واكثر واقعية في التعاطي مع هموم(قديمة جديدة) وتجاوز عقدة(الحلول الوعود) الى واقعية الحلول الحقيقية التي تفتح أفقا للناس، وتمنع اصحاب النوايا السيئة من التصيد في المياه العكرة!! فضلا عن قطع الطريق على رهانات إضعاف البرنامج الحكومي الساعي الى تبني البرامج الوطنية لمعالجة الصورة الشوهاء التي اقترنت بتفشي مشكلة الخدمات رغم كل التحديات والصعاب، فضلا عن ان إنعاش ملف الخدمات يشكل مواجهة حقيقية مع كل نوايا اصحاب الارهاب الغرائبي الذي يتبناه الكارهون للعملية السياسية، والذي لايشبه أي ارهاب وعنف في التاريخ في خرابه وقذارته وديمومته، حيث يعمد هذا الارهاب الى الاعلان عن كراهيته للعملية السياسية والرغبة في تعطيل تحولاتها من خلال التدمير العمومي للخدمات بشكل خاص وقتل الناس بالمجان وإشاعة الرعب بينهم.

الخطاب الإعلامي وحرب الخدمات

البعض في وسائل الإعلام او ممن يصنف افتراضيا على أساس الخصومات السياسية كثيرا ما يعمدون الى سحب المشكلة من سياقها السياسي والإداري والوظيفي الى سياق آخر له مرجعيات مريبة وغامضة، ويرسم لها صورة(للحرب) المعلنة على الدولة والتي تعجز عن معالجتها الجهات المعنية، حتى تبدو هذه(الحرب) وكأنها حرب على التاريخ، وعلى قوى بعينها!! وربما هي الوجه الشاحب الحامل لاعراض انهيار الدولة وعجز قواها الجديدة عن الاتيان بحلول ناجزة لإنقاذ الناس من خراب الخدمات، خاصة ان بعض وسائل الاعلام الممولة من هذه الجهة او تلك التي ترتبط بتنفيذ سياسات من العيار الثقيل الذي يصب في صنع اشكال من(العداوة)و(الشك) مابين الدولة والناس، والذي نلمس مظاهره للاسف في التقارير والاستطلاعات والمقابلات واخبار السياسة اليومية. وأحسب ان هذه العدوى قد انتقلت للاسف الى بعض المحطات الفضائية العربية التي باتت تتسابق للحديث عن ازمة الخدمات، والتي تحتاج الى(ثورة)ضرورية وعاجلة لإنقاذ الإنسان العراقي في الحرائق الوطنية والتاريخية لهذه الازمات.
ازاء هذه الصورة الغريبة لدور بعض الاعلاميات نلمس صورة أكثر قتامه لما ترسمه للمشهد، حتى تبدو وكأن هناك ازمة إعلام وخدمات، وازمة اعلام فرجة، لا همّ له الا الذهاب الى المناطق(الموبوءة) بازمة الخدمات وفقر الجانب البلدي لاستعراض المشهد وللحديث بـ (راحة)عن واقع تجسده الصورة، فضلا عما يرافقه من تبريرات غير مقنعة لمسؤولين خدماتيين يحتاجون فعلا الى الكثير من التأهيل الفني والخدماتي وحتى الإعلامي..
مظاهر ضعف الخدمات حقيقية، ولا يمكن التغافل عنها، مثلما ان حق التظاهر لا يمكن التجاوز عليه قانونا وشرعا، لكن ينبغي أيضا إدراك ان الضعف يعكس أزمة التحول الى قضاء الدولة الجديدة، مثلما هي جزء من ازمة ما ورثته من تركات ثقيلة سياسية وأمنية واقتصادية. ومن اجل ان تتجاوز هذه الدولة(عقدة) الخدمات وحروبها المفتوحة، نفترض ان الحكومة الوطنية بحاجة الى معاينة الامر بمسؤوليات مضاعفة وقدرات استثنائية، تبدأ من مواجهة هذه(العقدة) بكل ملابساتها وبكل مظاهرها الحقيقية والمضللة، وانتهاء بمواجهة ظاهرة الفساد الذي أنهك العديد من مؤسسات الدولة ونخر جسدها واكل من جرفها المادي والأخلاقي، وكذلك العمل على مواجهة تعويق تنفيذ الكثير من المشاريع الضرورية، والكشف عن المفسدين أمام الجميع بقطع النظر عن مرجعياتهم، لكي لا تختلط الأوراق، وعدم إعطاء فرصة للتشكيك بالقوى الوطنية الحقيقية التي تسعى الى بناء الدولة الجديدة.

الفساد الإداري والفساد الثقافي.

الحديث عن مظاهر الفساد لا يعني فقط ما يتعلق بالفساد المالي والإداري، والذي هو شكل من أشكال اللصوصية، لكنه يعني أيضا الحديث عن اشكال اكثر خطورة وهو ما يتعلق بالفساد السياسي الذي تتورط فيه الكثير من القوى وتحت عناوين شتى، فضلا عن الفساد الثقافي وهو ما يتعلق بالتعاطي القاصر مع الحريات والحقوق، لأن البعض من الادارات تستخدم امتيازاتها الادارية في الحدّ من حريات الآخرين المدنية ومن حقوقهم الدستورية، وكأنهم يعيشون خار ج سياق الدولة وما تفترضه من اهليات وشروط وسياقات وتوصيفات، وأحسب ان هذا الفساد هو اخطر انواع الفساد لانه يرتبط بإثارة الضغائن، وتحجيم النظر الى السمات المتنوعة للمجتمع العراقي والذي يحتاج الى منظور مهني موضوعي وليس الى(دوغما) ايديولوجية تضع هذا المسؤول الاداري خارج فاعلية موظف الدولة.
من هذا السياق نجد ان الحاجة الى تأمين فرص حقيقية لتأصيل ثقافة الخدمات باتت من الأمور الضرورية واللازمة، وهذه الثقافة لاتعني تأمين أشكال من الحس البلدي والحس الاجتماعي الذي يجعل المسؤول امام مهنية وظيفته بكل شروطها واستحقاقاتها، بقدر ما تعني أيضاً تحفيز هذا الاداري المسؤول والسياسي والمسؤول والمواطن على احترام هوية الدولة، وهوية المواطنة وحقوقها، والعمل بجد ومسؤولية على احترام القوانين العامة والمحافظة على الحقوق العامة والخاصة وصيانتها، وكذلك العمل على الترشيد والتنظيم والحوار والتكافل بطريقة مثالية، فضلا عما يعني تفعيل ومراجعة البرامج والتوجهات التي تتبناها القوى السياسية المنضوية في العملية السياسية، وباتجاه ان تكون هذه البرامج جزءا من مشروع وطني يضع ملف الخدمات بمستوى الملفات الحساسة الاخرى، وبما يضمن وجود مؤسسات فاعلة تملك القدرة والاهلية على تنفيذ البرامج الوطنية للحكومة، لان الحكومة لم تأت من المريخ، ولم تأت من خارج السياق السياسي العراقي، لذا ينبغي التعاطي مع الملف الخدمي بمسؤولية من يريد ان يؤسس وطنا، ويعمّر خرابا، لان بعض هموم وتداعيات هذا الملف تعود الى اشكالات وتعقيدات في الملفات الامنية والسياسية والاقتصادية. وطبعا تضع الاشكالات امام المعنيين في العملية السياسية مسؤولية خطيرة، تلك التي تتعلق بتأهيل الخطاب الوطني والخطاب الاعلامي والخطاب السياسي ليكون خطابا في مواجهة اخطار تهدد العملية برمتها، وتهدد المشروع الوطني بكل توجهاتها، اذ ينبغي اعادة النظر بالكثير من المواقف التي لاتضع الجميع على الطريق السالك، بقدر ماتسهم في تشتيت الطرق امامهم، وخلق المزيد من الفجوات داخل البناء الوطني، وبالتالي اضاعة الفرص الحقيقية للتعجيل ببناء الدولة التي ينادي الجميع بضرورتها.
ان اعمام ثقافة الخدمات، يعني إعمام الوعي بالتعاطي بمسؤولية مع كل المشكلات التي تقترن بهذه الخدمات على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ووضع الجميع خاصة العاملين في المؤسسات الخدماتية امام مسؤوليتهم، وضمن سقوف زمنية محددة، باتجاه تأمين معالجة التداعيات الناتجة عن الاخلال بتنفيذها، وتسليط الضوء بشفافية ووضوح على كل مفاصلها وحلقاتها، بعيدا عن المشاريع الشبحية التي كثيرا ما يدعيها بعض المسؤولين، وبعيدا عن التهييج وتعويم الأشياء تحت اليافطات السياسية الفجة، حتى يبدو مشهدها الذي أنتج بعض مظاهر ما حدث في الخامس والعشرين من شباط وكأنه غائم، ومن الصعب رؤية ما ينغي ان نراه وماينغي ان نعالجه وان نسلط الضوء عليه في الحديث عن حقائق ومعطيات واقعنا السياسي الجديد والمهمات الأخلاقية التي ينبغي ان ينهض بها الإعلام العراقي الذي يحتاج هو الآخر إلى وقفة جادة لمراجعة الكثير من ملفات(الفساد الإعلامي) الخبيئة في سرائره ويومياته، وفضح الإعلاميين الفاسدين الذين يمارسون(الطبخ النيّئ)في مجاورة لأصحاب الفساد السياسي الذين يحملون أكياس الحصى والبارود ومراثي البلاد القديمة...